



غرفة تجارة عمان  
Amman Chamber of Commerce

## لقاء دولة رئيس الوزراء الدكتور هاني الملقى مع برنامج " ستون دقيقة" الذي بثه التلفزيون الاردني يوم الجمعة الموافق (٢٠١٦/٧/١٥)

فيما يلي اهم النقاط المتعلقة (بالجانب الاقتصادي) التي  
تضمنها اللقاء :

• وصف دوله رئيس الوزراء الدكتور هاني الملقى، قانون اللامركزية بأنه قانون تقدمي بامتياز، مشيرا ان جلالة الملك أوعز بوضع القانون لكون المواطن ادري باحتياجاته ومتطلباته ، موضحا ان ابناء المحافظات سيحددون اولوياتهم في الانفاق في الموازنة في المشاريع التي يريدونها وأن اللامركزية ستحدث التنمية المطلوبة في المحافظات وتعزز الميزة النسبية لكل محافظة ، لافتا الى ضرورة التوعية اللازمة بأهمية القانون.

• وحول تقييمه للوضع الاقتصادي، قال دولة رئيس الوزراء ان الوضع الاقتصادي في المملكة (ليس كارثي) وبالإمكان ايجاد حلول ناجعه لمعالجته وإصلاحه بسرعه ، بدليل ان نسبه النمو بلغت (٢.٨%) خلال العام الحالي، مضيفا الى اننا نعاني من مشكلة ارتفاع حجم المديونية والتي بلغت رقما كبيرا وصل الى (٩٣%) وتجاوزت سقف قانون الدين العام، معتبرا ان التحدي يكمن بالقدرة على السداد ، الى جانب تعظيم الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق تنمية أعلى.

• أكد الدكتور هاني الملقى، على ضرورة وجود اموال للاستثمار ورفع نسبة الناتج المحلي الاجمالي، موضحا ان هناك مصدران لهذه الاموال فأما ان تأتي من (المساعدات والديون او من المواطن او من كليهما ) مبينا ان المجتمع الدولي لا يمكن ان يعطي منحا دون ان يرى مساهمه ابناء الوطن، مبينا ان الجزء الذي يقدمه المواطن سواء من خلال الضريبة او الرسم الاضافي مهم جدا ويشكل محركا للمانحين، وانه على الجميع ان يتحمل العبء.



غرفة تجارة عمان  
Amman Chamber of Commerce

● ونوه الملقى انه لكي يتسنى الحصول على المساعدات او القروض بكلف بسيطة لا بد ان يشعر المانح بتوفر النية لدى ابناء الوطن للتضحية في سبيل النمو الاقتصادي لبلدهم.

● وبين الملقى ان الاجراءات التي اتخذتها الحكومة تراعي الى حد بعيد عدم تأثيرها على الطبقة الوسطى او محدودة الدخل ، مبينا ان الضرائب طالت اساسا مواد وبضائع كالمالية كالعطور والساعات والمصنوعات الجلدية، مضيفا ان المبلغ الأكبر يأتي عبر الغاء الاعفاء الذي وضع العام الماضي على مثل هذه المواد وكلف هذا المشروع خزينة الدولة (٥٦) مليون دينار العام الماضي ولم يتأثر المواطن ايجابا ولم تنخفض الاسعار.

● ونوه دوله رئيس الوزراء ان الرسم على ( الاحذية والالبسة) الغى في العام الماضي لكي يصبح الاردن مركزا للتسوق لكنه لم يصبح كذلك ، كما لم يطرأ تحسن على صناعه الالبسة والعطور والجلديات ، الامر الذي ادى الى اعادة الامور كما كانت عليه سابقا ولم تفرض رسما جديدا.

● و اشار دوله رئيس الوزراء ، انه بهدف تحفيز وتنشيط سوق وبيع وشراء الاراضي والعقارات اتخذت الحكومة قرارا في الثالث والعشرين من الشهر الماضي بتخفيض الضريبة المفروضة على البيع والشراء بنسبة (٥٠%) موضحا انه في حاله لم يحقق هذا القرار الهدف المنشود فلا مشكله لدى الحكومة في مراجعته والغاءه يوم ٢٣ تموز الحالي.

● وبين دوله رئيس الوزراء انه لولا الاجراءات والقرارات الاقتصادية التي اضطرت الحكومة لاتخاذها لما تمكنت من الحصول على المنح او تلك التي ستقدمها الدول الغربية لدعم الاقتصاد الاردني و ضمانات القروض.

● واوضح ان الاتفاق الذي توصلت اليه الحكومة السابقة مع صندوق النقد الدولي كان يشمل رفع (٩١) سلعه غذائية ، ولم يوافق عليه اي من وزراء الحكومة الحالية الذين اجمعوا على وجوب عدم المساس بالطبقة الوسطى الدنيا او محدودي الدخل والحصول على الموارد المالية من أي مصدر اخر.



● مضيفا ان الاتفاق السابق مع صندوق النقد الدولي كان يتضمن رفع سعر الكهرباء عند بلوغ سعر برميل النفط (٤٥) دولارا ، وبلغ سعره الان نحو (٤٧) دولارا ، ما يعنى انه وفقا للاتفاق المذكور كان يتعين رفع اسعار الكهرباء الشهر الماضي ، موضحا انه تم التفاوض مع الصندوق ورفع حد الرفع الى (٥٥) دولارا لبرميل النفط.

● وفيما يتعلق بالصندوق الاستثماري ، اوضح الدكتور هاني الملقى انه وبموجب القانون ولتنفيذ مشروعاته سيتم انشاء شركة ستكون في سوق عمان المالي ويساهم فيها المواطنون وسيكون المساهم الاكبر فيها السعودية وسيتم تبني المشروعات التي تجد الشركة ان لها جدوى وعوائد جيدة وتخدم المواطنين، مضيفاً ان عائدات الصندوق ستكون جيدة كونه يتمتع بإعفاءات ضريبية مميزة، مؤكداً ان الصندوق اردني (١٠٠٪).

● وحول اهمية وعمل ودور مجلس السياسات الاقتصادية الذي تم تشكيله مؤخرا ، اكد على اهمية المجلس الذي يحظى برئاسة جلالة الملك ويضم ممثلين عن مختلف القطاعات الاقتصادية في الادارة الحكومية والقطاع الخاص والادارة المجتمعية وممثلي الشعب ويتم فيه التحوار حول العديد من الموضوعات والقضايا المهمة، مبينا ان توصيات المجلس ملزمة بما هو ممكن ويطبق مفهوم ( التفهم قبل التفاهم) خصوصا ان الإمكانية أقل من الطلب ، حيث ان هناك امورا ضرورية لكنها غير ممكنة وهناك امور ممكنة لكنها ليست ضرورية ، مشيرا الى ان للمجلس دورا في تقريب المسافات بين صانع ومنفذ القرار.

● وحول خطوات الحكومة لمواجهه مشكلتي الفقر والبطالة، بين ان الحكومة وضعت على الفور استراتيجية التشغيل موضع التنفيذ ، وتم تشكيل لجنة برئاسة رئيس الوزراء وجرت مناقشات مع القطاع الخاص والوزراء المعنيين وصولا للخروج بثمانية اجراءات بدءا من اعطاء قروض تشغيل دون ضمانات وانتهاء بمنع استقدام العمالة الوافدة لهذه الفترة.



غرفة تجارة عمان  
Amman Chamber of Commerce

- واضاف الدكتور هاني الملقى ، ان أي حكومة لا تتمكن من تقديم ما يعود بالنفع على القطاع الخاص ، فلا يمكن له التعاون بالصورة المنشودة، مؤكدا اهمية وجود مشروعات لها ربحية عادلة وتوفر فرص عمل للمواطنين وان يؤمن القطاعان العام والخاص بالشراكة الحقيقية والمتوازنة بينهما ويعملان من اجلها.